# استراتيجية الاقراض كألية للتخفيف من أثار الفقر في المجتمع المصري

اعداد

د. أحمد سيد أحمد كشك

د. أحمد مصطفي عكاشة

**مشكلة الدراسة** :

تعتبر التنمية الشاملة الوسيلة الأساسية التي تعتمد عليها المجتمعات لتحقيق الرفاهية الاجتماعية لشعوبها وعلاج الكثير من المشكلات الاجتماعية التي تعاني منها وترتبط التنمية في أي مجتمع بما تقدمه للإنسان من رعاية وخدمات في المجالات الحياتية المتنوعة وذلك عن طريق التخطيط المدروس ووضع البرامج اللازمة لذلك .

وفي ظل الأوضاع العالمية الراهنة التي تتنامي فيها اتجاهات العولمة الاقتصادية وتتسارع معدلات التطور الفني لتضفي بعدا جديدا لمفهوم الميزة التنافسية للدول ذات الاهتمام بالموارد البشرية وتحسين نوعية القوي العاملة ورفع كفاءتها الإنتاجية وتنمية قدراتها علي الإبداع والابتكار في المجالات التقنية الحديثة لأنها الوسيلة الأساسية الحاسمة في استيعاب الابتكارات العلمية والمتغيرات الجديدة وتعزيز قدرة الدولة علي الاندماج في الاقتصاد العالمي واكتساب المعرفة وإنتاجها وتجسيدها في الخدمات .

فتكاد تتفق معظم الدراسات والتنبؤات البحثية علي أن قضية الفقر والحرمان البشري ستظل تمثل أحد تحديات العصر الحالي والمستقبلي حيث ترصد تزايد أعداد الفقراء وتدني المستوي النوعي لنمط معيشتهم في العالم وهو تزايد مخيف ويدعو للقلق وخاصة في عصر العولمة الذي ينحاز الي جانب من يملك القوة . (١)

ومن ثم فإن الفقر لا يتعلق فقط بانخفاض الدخل أو الإنفاق ولا بعدم التمكين من تلبية الاحتياجات الأساسية بل يعني أساسا الحرمان من القدرات البشرية وفي هذا المنظور يكاد الفقر يكون مرادفا للعجز وهذا العجز يعلن عن نفسه في عدم كفاية الدخل / الإنفاق وفي تدني مستوي تلبية الاحتياجات الأساسية وأيضا وهذا أهم – في تدني إمكان التوصل الي راس المال والتحكم فيه ويتضمن مفهوم راس المال هنا كلا من راس المال المادي وراس المال البشري وهنا تقفل الحلقة المفرغة للفقر من خلال البطالة .(٢)

إن الأحداث التي مر بها الاقتصاد المصري خلال الخمس عشرة سنة المنقضية قد ساهمت في زيادة نسبة البطالة وخاصة بين المتعلمين كما يمكن الأشارة الي سببين لنمو نقص فرص العمل في مصر في الوقت الحالي وهما برنامج الإصلاح الاقتصادي ودخول صندوق النقد الدولي والعولمة ويمكن القول بشكل آمن إن حرب الخليج قد استنفدت دورها في زيادة نسبة البطالة في مصر . (٣)

وهو ما أكدت عليه دراسة أجريت علي **البطالة في الشرق الأوسط( ٢٠٠٥م)** أن البطالة ليست مشكلة الذين لا يجدون عملا يأخذون من خلاله أجرا ولكن مشكلة لنا جميعا ولو أن الناس ليس لديهم مال ينفقونه فإن الناتج المحلي لن يباع وهذا يضر بالاقتصاد ككل وهذه هي التكلفة الاجتماعية للفقر . وأوصي البحث بتدريب العمال علي التكنولوجيا الحديثة وزيادة قدراتهم وكذلك تقوية سوق العمل من خلال البرامج الجديدة من تشجيع الاستثمار والمشروعات الصغيرة والتمويل والقروض حتى تحقق المشروعات من فعاليتها الحقيقية.(٤)

وقد أثرت فيه سياسات الإصلاح الاقتصادي وبرامج التكيف الهيكلي التي انتهجتها الدولة أثرت علي الفقراء بأكثر من طريقة منها ما ترتب عليها من تغيرات في أسعار السلع والخدمات التي تحتاجها الأسرة , والتغيرات في توفر الخدمات الأساسية (المدعومة في أغلب الحالات ) فكلما حدث تغير في السياسات كان هذا التغير مصلحة للبعض وخسارة للبعض الأخر. (٥)

وهذا يتفق دراسة **صلاح أحمد هاشم ( ٢٠٠٤م)** عن عدم وجود عدالة في توزيع الخدمات الاجتماعية المقدمة للأهالي وكذلك أوصت الدراسة بأهمية إيجاد جهاز رقابي صارم يحكم عملية توزيع الخدمات المقدمة للاهالي حتي يتسني وصل الخدمات لمستحقيها . (٦)

ولم تعد الدولة قادرة وحدها علي مواجهة الفقر ومشكلاته وإنما أصبح عليها إيجاد شريك قوي وفعال لمساعدتها في التخفيف من حدة الفقر خاصة في ظل السياسات الدولية الرامية الي إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني في محاربة الفقر بشكل أعمق وأكبر.

هذا ما أوضحه بحث أجرته **الأمم المتحدة (٢٠٠٥م)** علي أن المؤسسات الاجتماعية لها دورها وقدرتها وكذلك فإن بعض الدول تنتج في سياستها ترسيخ الفقر وأوصي البحث في النهاية الي أنه لابد أن تكون هناك سياسة للدولة لمحاربة الفقر وما ينتج عنه من أوبئة.[٧]

ومن هنا ظهر دور القطاع الخاص و ما المجتمع المدني في لغة الاجتماعيين وأصبح له وزن وثقل ، بل وارتبط اسمه بأي إصلاح اقتصادي مرتقب ، بل إننا لا نعدو الحقيقة إذا قلنا إن الإصلاح يكون من ثمرة تعاون المجتمع المدني مع سياسات الدولة ، وعلي هذا وجدنا أنه خلال العقدين الماضيين أصبح للمجتمع المدني دور هام في عملية التنمية ، وذلك لعدم قدرة الدولة وحدها علي سد احتياجات المجتمع مما أدي الي ظهور أهمية المجتمع المدني أو القطاع الثالث في المشاركات الفعلية في العملية التنموية" .[٨]

وهو ما أوضحته دراسة **عبد العزيز عبد الله مختار ( ٢٠٠٧م )** الي أن مواجهة الفقر تكون من خلال التفاوض مع جماعات الضغط وجماعات المصلحة من أجل تحقيق أهداف مشتركة وذلك للتخفيف من أعباء المعيشة وتحسين نوعية الحياة بالنسبة للفقراء وتحقيق مزايا مادية مباشرة للفئات القادرة اقتصاديا علي تمويل وإدارة مشرةعات التنمية الاقتصادية [٩].

وقد أكد وزير التنمية الاقتصادية أن حوالي ١٥ مليون مواطن يعيشون علي ٣.٥ جنيه مصري في اليوم الواحد أي حوالي ٢٠% من سكان المجتمع المصري وكذلك فإن عدد المواطنين الذين يعيشون في مستوي الفقر المدقع في مصر وصلت الي ٣ مليون مواطن . [١٠] وهو ما يؤكد سوء السياسات الاقتصادية للحكومة مما دفع الحكومة المصرية الي وضع مجموعة من

الحلول لمواجهة الفقر ومشكلاته خاصة في المجتمع الريفي كان من بينها الاهتمام ببرامج التنمية الريفية بنشر تقنيات الإنتاج الزراعي الحديثة لرفع مستوى الإنتاجية والربحية للمنتجين الزراعيين، وبتنشيط وتفعيل دور المنظمات الأهلية غير الحكومية والتنسيق بينها وبين السلطات الحكومية في محاربة الفقر وتقديم المساعدة المباشرة للفقراء عن طريق المعونات الاجتماعية وتقديم القروض المدعومة للشباب العاطلين عن العمل لتمويل نشاطاتهم الصغيرة الهادفة لتوليد الدخل .وتوجه الدولة اهتماما خاصاً لبرامج التمكين الاقتصادي للمرآة الريفية وتوفير الخدمات الاجتماعية بما في ذلك خدمات التعليم والخدمات الصحية المجانية [١١].

وتهدف برامج الإقراض الي تمويل المشروعات الصغيرة لتشجيع الشباب علي الاستثمار وإيجاد فرص عمل جديدة والقضاء علي البطالة مما يؤدي الي التخفيف من حدة الفقر كما أن برامج الإقراض النابعة من منظمات الإقراض تختلف عن تلك الموجودة في البنوك التجارية إذ أن نسبة الفائدة فيها منخفضة كما إنها لا تعتمد علي ضمانات كثيرة كالتي تعتمد عليها البنوك التجارية .

**أهمية الدراسة** :

١. الاهتمام بالمجتمع المصري خاصة في ظل التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يمر بها المجتمع المصري كنقطة بداية لتحسن مستوي المعيشة .
٢. الاهتمام بقضايا التنمية الاجتماعية بالريف المصري .
٣. التحقق من فاعلية استراتيجية الإقراض في المجتمع المصري وخاصة بعد الاهتمام المتزايد من الدولة بها .
٤. التأكيد علي أهمية استراتيجية الإقراض في المجتمع المصري للحد من الفقر .

٥. الاهتمام بالفقراء وأحوالهم والسعي لتحسين مستوي معيشتهم .
٦. محاولة التغلب علي الآثار السلبية الناشئة عن الفقر في المجتمع المصري .
٧. تقديم رؤية تحليلية لمدي إسهام استراتيجية الإقراض كألية للتخفيف من أثار الفقر في المجتمع المصري.

**أهداف الدراسة** :

**تسعي هذه الدراسة الراهنة إلي تحقيق هدفين رئيسيين هما :**

**الأول :** توضيح دور استراتيجية الإقراض كألية للتخفيف من أثار الفقر في المجتمع المصري.

**الثاني** : تحديد المعوقات التي تواجه استراتيجية الإقراض كألية للتخفيف من أثار الفقر في المجتمع المصري .

**تساؤلات الدراسة :**

**يمكن تحقيق أهداف الدراسة الراهنة بالإجابة علي التساؤلين الرئيسيين وهما:**

**الأول** : ما دور استراتيجية الإقراض كألية في التخفيف من أثار الفقر في المجتمع المصري ؟

**الثاني** : ما المعوقات التي تواجه استراتيجية الإقراض للتخفيف من أثار الفقر في المجتمع المصري ؟

**مفاهيم الدراسة :**

١- **القرض CRIDET**: كما **يعرف القرض** علي أنه :" اتفاق تعاقدي بين البنك والمقترض ، يقوم البنك بموجبه بتوفير التمويل اللازم للمقترض مقابل تعهد الأخير بسداد المبالغ المقترضة بالإضافة الي فوائدها".(١٢)

ويعرف **القرض** بعدة تعريفات منها أنه : " تقديم مال إلى آخر على أن يسترد منه مِثْله. هذا هو مفهوم القرض عند الفقهاء، إنه قرض بلا أي زيادة،

مشروطة أو متعاقد عليها. فالقرض عندهم عقد إحسان، لأن المقرض يتنازل للمقترض عن مبلغ من المال، لمدة زمنية ما، دون أن يتقاضى على ذلك فائدة، إنه يسترد أصل ماله فحسب. لكن المقرض يستحق ثواب الله، لأن القرض بلا فائدة إنما هو ضرب من الصدقة التي يثاب فاعلها"[١٣].

**برامج الإقراض CRIDET PROGRAM : تعرف برامج الإقراض بأنها :** "أحد مكونات البرنامج العام للتخفيف من حدة الفقر وتوفير فرص العمل والمكون الرابع هو دور التنمية الإقليمية ويهدف البرنامج الي مساعدة المؤسسات الحكومية الإقليمية والمنظمات التطوعية غير الحكومية في إنشاء وتفعيل إطار مؤسسي ومنهجية فاعلة للتخطيط بالمشاركة وتنفيذ مبادرات التنمية ومحاربة الفقر". [١٤]

**كما تعرف أيضا بأنها :**" البرامج التي تمكن المجتمعات المحلية وأعضائها خاصة الفقراء من المشاركة الكاملة في التنمية المستدامة ومحاربة الفقر سواء علي المستوي المحلي أو الإقليمي القومي وكذا العمل علي خلق علاقة تنسيق وتعاون مؤسسي بين تنظيمات المجتمع ومختلف الجهات الأخري بما يمكن تنظيمات المجتمع من محاربة الفقر بالإضافة الي مساعدة الحكومة في تهيئة البيئة الملائمة وتبني الوسائل المناسبة لتنفيذ تنمية المجتمعات المحلية بنجاح " . [١٥]

**ويمكن للباحث أن يعرف برامج الأقراض كالأتي :**

١. البرامج التي تضعها منظمات الإقراض ( الصندوق الاجتماعي للتنمية – الصندوق السويسري ) .
٢. البرامج التي تسعي الي إشباع احتياجات سكان المجتمعات الريفية .
٣. البرامج التي تضعها المنظمات المانحة للقروض وفق سياستها وفي إطار القانون والشرعية .

٤. البرامج التي تستهدف تنمية المشروعات القائمة وإيجاد مشروعات جديدة وتوفير فرص للعمل .

٥. البرامج التي تهدف في المقام الأول التخفيف من أعباء الفقر ومشكلاته .

٣- **الفقر: POVERTY** : ويعرف الفقر في **قاموس الخدمة الاجتماعية** : كالأتي حيث يري **أحمد السكري** أن الفقر poverty هو اصطلاح نسبي وحاله يمكن تعريفها بمقارنة ظروف مجموعة من الناس أو اقتصاد بلد بكاملة مع غيره. ويندرج عنه مصطلحان وهما :

١- **poverty line خط الفقر** :

وهو حساب أو قياس كمية النقود التي تعتقد الحكومة أو المجتمع أنها ضرورية للشخص لكي يعيش علي قيد الحياة عند أقل مستوي أو عند مستوي المعيشة في المجتمع.

٢- **poverty trap شرك الفقر:** وقد ظهر هذا التعبير في بريطانيا في السبعينيات من القرن العشرين ليشير الي العوامل التي تحول دون زيادة الأسر لدخلها الصافي من خلال الزيادة في دخلها.(١٦)

كما حاول **البنك الدولي** وضع تعريف شامل للفقر مفاده" أن الفقر هو عدم القدرة علي تحقيق الحد الأدنى من مستوي المعيشة" .(١٧)

**ويمكن للباحث أن يعرف الفقر بكونه :**

١. حالة من الحرمان البشري للاحتياجات الأولية من السلع والخدمات .

٢. يشعر بها أفراد معينون ليس لديهم القدرة علي سد احتياجاتهم .

٣. عدم كفاية الدخل وانعدام الفرص لتحسين مستوي المعيشة .

٤. حالة نسبية فقد يكون في الدخل أو الخدمات أو المعلومات أو التكنولوجيا أو السلطة.

٥. عدم الحصول علي الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية للقدرة علي العيش حياة كريمة .

## الاطار النظري للدراسة :

## المبحث الأول : الفقر وأثاره

يمثل الفقر تحديا عالميا كبيرا وخاصة الفقر الريفي فعلي الرغم من التقدم الاقتصادي في تسعينيات القرن العشرين وبداية هذا القرن إلا أن الكثيرين من الناس مازالوا يعيشون في فقر مدقع حيث إن هناك أكثر من مليار شخص يكافح من أجل البقاء علي أقل من دولار واحد يوميا .

" وعالميا يعيش ٧٥% من فقراء العالم في المناطق الريفية من البلدان النامية و سيظل هذا الوضع علي ما هو عليه حتى عام ٢٠٤٠م علي أقل تقدير وتتغير ملامح الفقر في المجتمعات الريفية بسبب ما يستجد يوميا من قضايا وعمليات بما في ذلك تغير المناخ وارتفاع أسعار الطاقة والأغذية وإنتاج الوقود الزراعي , وازدياد الهجرة والتحضر ويعني ذلك أن واضعي البرامج الانمائية ومقرري السياسات يتعين عليهم إعادة النظر في طريقة وضعهم للحلول" (١٨) .

" وبالرغم من ازدياد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من ٤٨٢٢.٤ جنية مصري الي ٥٥٣٧.٦ جنية مصري خلال الفترة من ١٩٩٨:٢٠٠١م كما تضمن توزيع هذا الدخل طبقا لمعامل جيني إلا أن نسبة الفقراء لا تزال مرتفعة حيث تبلغ ٢٠.١% من إجمالي الأسر ، ويمثل الفقراء المدقعون نسبة ٥.٨ % من إجمالي الأسر الفقيرة طبقا لبيانات ٢٠٠٤م " (١٩)

ويؤكد تقرير التنمية البشرية علي أن نسبة السكان تحت خط الفقر – في مصر – عند مستوي إنفاق دولار واحد يوميا ٣.١% أما نسبة السكان تحت خط الفقر عند مستوي إنفاق ٢دولار في اليوم حوالي ٤٣.٩% كما يذكر التقرير أن التقديرات المحلية في مصر لنسبة السكان تحت خط الفقر تبلغ ١٦.٧% (٢٠).

وتؤكد خريطة الفقر في مصر أن الفقر يتركز في المناطق الريفية خاصة ريف صعيد مصر بناء علي بيانات موثوق بها وتحليلات تمت بموضوعية وشفافية . وتوضح الخريطة عددا متزايدا من خصائص الفقر الأسري علي مستوي أكثر تفصيلا في القرية والمجتمعات عن الإحصائيات القومية أو مؤشرات أهداف الألفية وهذا المدخل الجديد يجعل المستخدم قادرا علي فهم التوزيع المكاني للفقراء وبحث العلاقة بين الفقر والعوامل الجغرافية الاخري (٢١).

**ويري الباحث أن هناك عدة عوامل تساعد علي انتشار الفقر في الريف وازدياد أعداد الفقراء هذه العوامل هي:**

١. نقص فرص العمل .
٢. ارتفاع نسبة البطالة .
٣. انخفاض الدخل .
٤. انخفاض القوة الشرائية للعملة .
٥. ارتفاع الأسعار .
٦. سوء توزيع الثروات .
٧. عدم كفالة العدالة الاجتماعية .
٨. انتشار الفساد والمحسوبية .

**وفي ضوء السابق نخلص الي المعوقات من وجهة نظر تنموية :** (٢٢)

بالإضافة الي ما سبق الأشارة اليه من المعوقات التي ذكرها بعض المفكرين والكتاب والتي أمكن للباحث الإطلاع عليها , فقد اتفق الكثير من الدراسات التي أجريت بهدف التعرف علي أهم المعوقات التي تواجه التنمية الريفية المتكاملة في الريف المصري الي أن ابرز هذه المعوقات ما يلي:

**أ- الأمية :**

ويقصد بالأمية عدم قدرة الأفراد علي القراءة والكتابة , حيث يشير البعض الي أن انخفاض الحالة التعليمية وانتشار ألامية لا يمكن السكان الريفيين من

إجادة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة في البيئة التي يعيشون فيها , كما لا يمكنهم من المشاركة الفعالة في مشروعات التنمية وتوفير الخدمات الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لمواجهة احتياجات الأفراد ورفع مستوي الحياة الريفية .

هناك تطابق نسبي بين عامل انتشار الأمية ومتغيرات حضور الاجتماعات ومسئولية التصويت علي القرارات ومسئولية المشاركة في إبداء الرائ.

ارتفاع نسبة الأمية يعتبر من المشاكل الخطيرة التي تعوق التقدم الاجتماعي والاقتصادي وقد أجمعوا علي أن رغبة الآباء في عمل الأولاد في الحقل , وضعف الإمكانيات الاقتصادية لدي معظم آهل القرى كانت وراء انتشار الأمية .

**ب- حجم الحيازة :** يعتبر حجم الحيازة الزراعية عاملا مؤثرا في قدرة الريفيين علي المشاركة في المشروعات التنمية , وذلك نظرا لكونها أحد أبعاد المركز الاقتصادي للفلاح . وقد دلت الكثير من الدراسات أن الأفراد الأكثر مشاركة في مشروعات التنمية الزراعية يتمتعون بمركز اقتصادي أفضل . وأشارت الي أن أهم المعوقات التي تعوق التنمية هو تقسيم الأراضي وتفتيتها بفعل الميراث وقانون الإصلاح الزراعي حيث يعتبر ذلك من المعاير المعوقة في مجال الإنتاج الزراعي .

**ج- القيم الاجتماعية :** يختلف المفهوم الاجتماعي للقيم عن المفهوم الفلسفي , المفهوم الفلسفي للقيم ينظر اليها بمنظور ميتافيزيقي للخير والشر , والحق والباطل والصواب والخطأ كما ينظر اليها نظرة مستقلة عن ذات الإنسان ومشاعره ويحددها بمعزل عن خبراته في الحياة الواقعية , وهي وفقا لهذا المفهوم كامنة في الأشياء , ولذلك فهي ثابتة لا تتغير , ولكنها في المفهوم

الاجتماعي ليست كامنة في الأشياء ولا ثابتة فيها وإن الإنسان هو الذي يحمل القيم في ذهنه ويخلعها علي ما يريد وإن الأشياء من وجهة النظر الطبيعية حيادية أي ليست في حد ذاتها نافعة أو ضارة خيرة أو شريرة القيمة أو عديمة القيمة .

**د- المعتقدات :** لقد تمكنت الدول الصناعية أن تثبت أن لديها قدرا كبيرا علي التحكم بحد ما والسيطرة علي الظروف الطبيعية والاجتماعية بعكس الحال في المجتمعات المتخلفة حيث تنتشر الخرافات والأمثال والاعتقادات في الحظ والنصيب وفي المفهوم والمكتوب , ولقد أوصت بحوث كثيرة بضرورة حرية الثقافة بشان نجاح مشروعات التنمية في البلدان النامية والمتخلفة من ضرورة نضج وعي سكان هذه البلدان تجاه المسائل العلمية حتى يمكنهم إدراك الأشياء وتفسيرها بناء علي ما بينها من علاقات سببية فيجب أن يدرك المزارعون مثلا العلاقة السببية بين مقاومة الآفات وبين الزيادة في الإنتاج وأشارت إحدي الدراسات الخاصة بالأمثال العامية في المجتمع المصري الي أنها تنتشر بكثرة في المناطق ذات الثقافات المتخلفة وخاصة بين الأميين

حيث يتداولونها ويحرصون علي حفظها والاستشهاد بها في معاملاتهم وتبرير تصرفاتهم وإن شان هذه الأمثلة كشأن القدرية . تبعث علي التواكل والسلبية . هي كلها أمور تعوق التنمية والتي تهدف أساسا الي تحسين مستوي الحياة بصورة دائمة .

## المبحث الثاني : استراتيجية الإقراض في المجتمع المصري

إن الواقع الفعلي في المجتمع المصري نتيجة تغير البناء الاقتصادي والسياسي يفرض علي تلك المنظمات دورا شديد الأهمية في مواجهة الفقر وهذا في حقيقة الأمر يواجه بعدد من التحديات لو أمكن التغلب عليها لأمكن التنبؤ بدور فعال لهذه المؤسسات في مواجهة الفقر من هذه التحديات : [٢٣]

١. انحسار العمل التطوعي في مصر بشكل عام لدرجة أصبحت تهدد فكرة العمل الأهلي ذاته وأصبح نجاح أي مؤسسة أهلية في تحقيق

أهدافها مرهونا بمواردها وقدراتها علي منح الأجور والمكافآت لتنفيذ الأعمال المطلوبة .

٢. غياب الدور الدقيق للدولة والساحة التي يجب أن تتحرك فيها المنظمات غير الحكومية كمنظمات للضغط فهي ليست مجرد هيئات للعمل الخيري وهي في نفس الوقت ليست بديلا عن الحزب السياسي أو المنظمة النقابية أو شكلا موازيا لهما في الوقت الذي تتعرض له هذه الأشكال التي تضم مشاركة مختلف الفئات الاجتماعية للعديد من أشكال الحصار والضغط بل والإلغاء والمصادرة أحيانا.

٣. ضعف القدرات التمويلية والموارد المتاحة وانخفاض القدرات المؤسسية وغياب الديمقراطية الداخلية القادرة علي تجديد دماء قيادات المنظمات غير الحكومية واستيعاب المبادرات الجديدة تدريب النشطاء والأعضاء علي مهارات المشاركة والقيادة وتعبئة الموارد ... الخ عبر إشراكهم مباشرة في صنع القرارات داخل هذه المنظمات .

٤. وجود إطار قانوني معوق ومقيد لنشاط المنظمات غير الحكومية ( القانون ٣٢ لسنة ٦٣) حتى القانون الجديد رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ يخضع المنظمات غير الحكومية لسلطة الدولة ويعطي الجهة الإدارية ( ممثلة في وزارة الشئون ) سلطات تبدأ بالرقابة المباشرة علي أنشطة المنظمات غير الحكومية وينتهي بإمكانية حلها ومصادرة أموالها .

٥. غياب القدرة علي بناء العمل الاجتماعي بين المنظمات غير الحكومية وضعف اليات وخبرات التنسيق والتعاون وعدم وجود قاعدة بيانات شاملة للجمعيات الأهلية وأنشطتها ومجالاتها والمستفيدين من أنشطتها .

والجدير بالذكر إن هذه التحديات أكدتها كثير من الدراسات التقييمية الحديثة عن واقع النشاط الأهلي والمنظمات غير الحكومية في العالم العربي وكشفت تلك الدراسات عن معوقات عديدة ما تزال تعرقل النشاط الأهلي في الانطلاقة نحو الإسهام في التنمية البشرية بأبعادها المختلفة ومن أهم تلك المعوقات : هيمنة الدور التقليدي للمنظمات الأهلية في مجال الرعاية والمساعدات الاجتماعية واحتكار القلة لصنع وضعف المشاركة النسائية بصورة عامة وضعف الممارسة الديمقراطية داخل المنظمات الأهلية وشكلية الإجراءات فضلا عن مشكلات ومعوقات أخري تتعلق بالتحويل وعدم كفاية المستلزمات المادية وضعف الكوادر الفنية ونقص المتطوعين ومشكلات تتصل بالعلاقة بالدولة ( الهيمنة والتدخل والرقابة ) [٢٤]

**وفي دراسة لمنظمة الاسكوا عن مكافحة الفقر في دول العالم الثالث فقد أوصت بالاتي[٢٥]**

١. التحويلات المباشرة من الأثرياء الي الفقراء ليست ( سليمة إنمائيا ) وهي ترجع بصورة مباشرة الي فكرة البر والإحسان ولكنها تنهض بدور هام في الحرب ضد الأفقر لا سيما في الأجل القصير وقد تكون التحويلات نقدا أو عينا ويمكن توزيعها عن طريق الأفراد أو من جانب الدولة ولبلدان منطقة الاسكوا تاريخ طويل في التحويلات ويرجع بعض الباحثين نشأة هذه الممارسة الي التقاليد العربية والثقافة العربية عندما كان البقاء علي قيد الحياة أوقات الشدة يعتمد علي تحويلات الأغذية أو الموارد داخل القبيلة أو العشيرة وجاء الإسلام ليضفي طابعا مؤسسيا علي هذه الممارسة بفرض ( الزكاة ) ومن ثم لابد من إيجاد السبل والوسائل لتشغيل مؤسسة الزكاة من اجل توفير الرعاية الاجتماعية وتلبية الاحتياجات الإنمائية للفقراء .

٢. يجب تحسين نوعية التعليم لزيادة القدرة علي الاندماج في المجتمع وينبغي أن تلبي برامج التعليم وإعادة التدريب الاحتياجات الخاصة

للطبقات المتوسطة التي حل بها الفقر مؤخرا كما لابد من توجيه المزيد الي تعليم الأطفال .

٣. ينبغي توجيه الجهود الي إعادة التدريب ورفع مستوي المهارات لزيادة قدرة الفقراء علي التنافس في سوق العمل ولابد أن يكون ذلك في سياق خطط الموارد البشرية الوطنية لضمان توفير العمل وإمكانية الحصول علي العمل في نهاية التدريب ومن ثم فلابد من التعاون بصورة أفضل بين الحكومات والقطاع الخاص والجهات الممولة لبرامج التدريب.

٤. ولما كان الفقر في منطقة الاسكوا يرتبط فيما يبدو بكبر حجم الأسرة فمن المستحسن تنفيذ بعض البرامج الخاصة بالجوانب الصحية التي قد تساهم من التخفيف من الضغط الواقع علي كاهل الأسر الفقيرة وحبذا لو وجهت هذه البرامج الي قطاعات المجتمع الفقيرة ولا سيما حديثي الزواج .

٥. لما كان الفقراء ينفقون نسبة كبيرة من إجمالي نفقاتهم علي الإسكان وما يتصل به (الوقود والمياة والمرافق الصحية ) فلابد لشبكات الأمان أن تأخذ هذه الحقيقة في الاعتبار.

٦. ينبغي ضمان تكافئ الفرص والمساواة في معاملة المرآة في مجالات التعليم والخدمات الصحية والعمل .

٧. لابد إزاء تدهور دور الزراعة وزيادة تحديث وميكنة نظام الإنتاج الزراعي من اتباع سياسات واضحة لتشجيع النمو السريع لفرص العمل في القطاع الريفي غير الزراعي ويجب توجيه الاستثمارات نحو المناطق الريفية بغية تحسين مستويات الدخل وتوفير الخدمات الاجتماعية كالرعاية الصحية والتعليم وهذا من شأنه أن يعطل بل وأن

يثبط الهجرة من المراكز الريفية الي المناطق الحضرية التي يزداد عجزها عن استيعاب المعدلات العالية والسريعة للوافدين.

٨. ولابد في الوقت نفسه من الاهتمام بصفة خاصة من الاهتمام بالمناطق الحضرية الفقيرة التي توشك أن تصبح المناطق الرئيسة للفقر والمشاكل المرتبطة بالفقر في المنطقة إذا ما استمرت حركة الهجرة من الريف الي الحضر بنفس المعدل .

٩. هناك حاجة ملحة لوضع وتنفيذ برامج إنمائية إضافية لأفقر الفقراء وأضعف الضعفاء حتى لا يستمر إهمال احتياجات هذه الفئات الخاصة .

## التوصيات العامة للدراسة :

**١. إعادة النظر مرة أخري في منظومة الإقراض بشكل كامل وذلك من خلال :**

- تقليل الفوائد الكبيرة للقروض الممنوحة للشباب حتي يتسني لهم إقامة مشروعاتهم بنجاح.
- إعادة صياغة بعض القوانين والتشريعات المنظمة لإقامة المشروعات تيسيرا علي الشباب .

**٢. إعداد الشباب قبل البدء بالمشروعات وذلك من خلال :**

- إقامة الدورات التدريبة للراغبين في إقامة مشروعات إنتاجية .
- إقامة الندوات والمحاضرات العامة عن العمل الحر وكيفية إدارة المشروعات .

**٣. إيجاد شراكة حقيقية بين منظمات المجتمع المدني وبين المواطن الريفي بحيث تسهم بواقعية في حل مشكلاته وذلك من خلال :**

- تشجيع الشباب علي إقامة مشروعاتهم الخاصة للحد من البطالة .
- إيجاد شراكة حقيقية بين الشباب وبين الدولة .

- محاولة معرفة مشكلات المجتمع بواقعية أي البدء من المجتمع وصولا للقرار المناسب .

٤. **توفير المتابعة والتقييم المستمر من قبل المنظمات الممولة للشباب المقترض وذلك من خلال :**

- تفعيل دور الأخصائي الاجتماعي بحيث يساعد من ترسيخ فكرة العمل الحر بين الشباب .
- توفير الدعم الفني للشباب القائمين علي المشروعات من خدمات تسويقية وادارية ... الخ .

٥. **محاولة محاكاة الأنظمة المتبعة في بعض الدول الناجحة مثل:**

- تجربة بنك الفقراء (جرامين ) ببنجلاديش .
- الاستفادة من الأزمة الاقتصادية العالمية ومحاولة بعض الدول تخفيض سعر الفائدة إلي صفر أي العودة إلي نظام الشراكة وليس إلي نظام الفائدة .

٦. **محاولة إيجاد حلول جديدة لمحاربة الفقر مثل :**

- توزيع قطع من الأرض علي الشباب لتعميرها وتمليكها لهم .
- توفير الاحتياجات الأساسية لهم دون فرض رسوم باهظة عليهم وعدم الاتجاه لإقراضهم بفوائد كبيرة .
- إقرار نظام الزكاة وتفعيلة في المجتمع مما يمكن من إعطاء قروض حسنة بدون فوائد بنكية مما ييسر علي الشباب الراغبين في العمل الجاد .
- معرفة متطلبات الشباب الراغبين في العمل الجاد وإقامة المشروعات من الآلآت ومعدات تلزمهم .... الخ وإعطاءها لهم في صورة شراكة معهم علي أن تسدد من الأرباح فيما بعد مما

يعطي الطمأنينة للشاب في أن مشروعه قائم علي الربح والخسارة وليس قائما علي الفائدة من القرض فقط .

٧. **إقامة مؤسسات للقرض الحسن وذلك بهدف :**

- مساعدة غير القادرين علي إقامة مشروعاتهم .
- تفعيل نظم التأمينات الاجتماعية مما يشجع الشباب علي الاشتراك فيها .

٨. **الاستفادة من الدراسات والبحوث العلمية التي تساعد في :**

- حل مشكلة الفقر بأسلوب علمي .
- زيادة مساحة مشاركة القطاع الخاص وإلزامة بالمسئولية الاجتماعية تجاه الفقراء.

٩. **توفير قاعدة بيانات تحدد فيها نسب الفقراء وأماكن تواجدهم والمنظمات المقرضة وإعداد الشباب** ونسب البطالة حتي يتسني الوصول إليهم بصورة حقيقية.

# المراجع :


١) توماس بوج : **الفقر العالمي وحقوق الإنسان** , ترجمة احمد مجدي حجازي ( القاهرة , كلية الآداب جامعة القاهرة , ٢٠٠٢م)

٢) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي : **تقرير التنمية الإنسانية العربية** (عمان, الجامعة الأردنية ٢٠٠٢م ) ص ٩٠

3) Assaad , Ragai : The Transformation of Egyptians Labour Market Appear Presented in The Conference on labour Market and Human Resources Development in Egypt , 1999 , p. 333

4) www. BSL.org/Unemployment and Poverty , 2005

5) Impact of Selected Macroeconomic on Poverty : The case of Egypt , Jordan and The Republic of Yemen , United Nation , New York , 1995 , p 95

٦) صلاح أحمد هاشم : **مؤشرات تخطيطية لتحقيق العدالة في توزيع الخدمات الاجتماعية الاهلية في مصر** ( الفيوم ، رسالة دكتوراة ، كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم ، ٢٠٠٤م ) .

7) Explaining Threshold Effects of Globalization on Poverty ( U . N . U WORLED ) 2005

٨) علي عبد الصادق : **مفهوم المجتمع المدني** ، (القاهرة ، الأنجلو المصرية ، ٢٠٠٤م ) ص ص ١٤ ، ١٥

٩) عبد العزيز عبد الله مختار : **التخطيط لمواجهة مشكلة الفقر علي المستوي المحلي** ( الفيوم ، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الثامن عشر بكلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم بعنوان الخدمة الاجتماعية وتحقيق أهداف الالفية ٢-٣ مايو ٢٠٠٧م)

١٠)الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء , القاهرة , ٢٠٠٨م

11) (UNITED .NATION ) E/ESCWA/SDPD/2007/WG.5/9 ORIGINAL: ARABIC 29 October 2007

١٢) علي بن مرعي القحطاني : **القروض الشخصية وعلاقتها بضغوط العمل** ,( رسالة ماجستير , كلية الدراسات العليا , جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية , الرياض , ٢٠٠٧م ) ص ١٥

١٣) رفيق يونس المصري : **الربا والفائدة، دراسة اقتصادية مقارنة ,مجلة الاقتصاد الإسلامي** , (الكويت,. جامعة الكويت , ٢٠٠١م , ص ١٢)

١٤) رفيق الصبري : **القرض والفائدة** مرجع سبق ذكره

١٥) الجمهورية العربية اليمنية : **برنامج تنمية المجتمع المحلي** , (صنعاء ,وزارة التنمية المحلية ٢٠٠٦) ص ١٢٥

١٦) أحمد شفيق السكري : **قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية** ،( الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ٢٠٠٠م ) ص ص ٣٨٧، ٣٨٨

١٧) البنك الدولي : **تقرير عن التنمية في العالم** :( القاهرة ، مؤسسة الأهرام ، ١٩٩٠م ) ص ٤١

١٨) الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD) : **تمكين السكان الريفيين الفقراء من التغلب علي** الفقر ,( القاهرة , منظمة ايفاد. ٢٠٠٩م ) ص ٢

١٩) أحمد حسني إبراهيم : **الخدمة الاجتماعية وقضية الفقر في المجتمع المصري** ،( الفيوم , بحث منشور في المؤتمر العلمي لكلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم ٢٠٠٤م ) ص ٤٨

٢٠) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي : تقرير التنمية البشرية ( القاهرة ,معهد التخطيط القومي , ٢٠٠٥م )

٢١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي : **العقد الاجتماعي ودور المجتمع المدني** ,( القاهرة , تقرير التنمية البشرية لمصر, ٢٠٠٨م , ص ٤٧)

٢٢) عبد العزيز بن صقر الغامدي : تنمية الموارد البشرية ومتطلبات التنمية , ( الرياض , جامعة نايف للعلوم الأمنية , ٢٠٠٧م )

٢٣) جمال محمد محمد : **اليات مواجهة الفقر في المجتمع المصري** , مرجع سبق ذكره , ص ١٢٦

٢٤) معهد التخطيط القومي : **تقرير التنمية البشرية** ,( القاهرة , معهد التخطيط القومي, ٢٠٠٣, ص ٥٩)

25) United Nation : **Poverty In Western Asia** : A SOCIAL PRESPECTIVE , New York , 1996, p .93